قمة الثلاثة الكبار ورسائلها بشأن المستقبل!

فارقت القمة الصينية الروسية الأمريكية التقديرات والرهانات التي سبقتها، لكن رسائلها واصلة -بالضرورة- إلى المستقبل. لم تسفر القمة عن أي مخرجات جوهرية تؤشر لوقف النيران المشتعلة على الجبهتين الأوكرانية والإيرانية، ولا كانت «يالطا» جديدة تعيد توزيع مناطق النفوذ والقوة على خرائط العالم.

لكنها - بالمقابل - لم تكن محض فرصة لالتقاط الصور التذكارية! إنها المرة الأولى التي تعقد فيها قمة بهذا المستوى تضم ثلاث دول عظمى تتناقض سياساتها ومواقفها في الملفات الدولية الملغمة.

إنه اعتراف متبادل بالنفوذ والقوة، أو أن أي تغيير محتمل في بنية المعادلات الدولية يمر - بالضرورة- عبر التفاهمات بينها.

استغرقت القمة، التي ضمت الرئيس الصيني «شي جين بينج»، والروسي «فلاديمير بوتين»، والأمريكي «دونالد ترامب»، تسعين دقيقة، وهي فترة كافية بالكاد لتبادل بعض الآراء حول عناوين القضايا الشائكة، أو تسجيل بعض المواقف.

الحدث هو الاجتماع نفسه، لا ما جرى فيه! بأي مقاربة موضوعية، فإن مؤتمر يالطا، الذي عقد مدة أسبوع كامل في فبراير (1945)، بشبه جزيرة القرم، المتنازع عليها حاليا بين روسيا وأوكرانيا، أخذ وقته وفق أوراق وتصورات محددة حول ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية بين ثلاث قوى دولية خرجت منتصرة من تحت أنقاضها.

يلفت النظر - هنا - أن المنتصرين مثلهم الرئيس الأمريكي «فرانكلين روزفلت»، ورئيس الوزراء البريطاني «ونستون تشرشل»، والزعيم السوفييتي «جوزيف ستالين».

فيما غاب هذه المرة أي طرف أوروبي. كانت تلك إشارة إلى تراجع أدوار وأوزان القارة الأوروبية في المعادلات الدولية.



بقلم:
عبد الله السناوي ○

حضرت الصين في قلب المعادلات الجديدة بقوتها الاقتصادية والعسكرية وكتلها السكانية. ولم تعد تتحرج من أن تصف نفسها بـ«القوة العظمى»، على عكس ما اعتادته سنوات طويلة سابقة. وهذا تطور لافت في نظرة التنين الصيني لنفسه في محيطه وعالمه.

حافظت روسيا، وريثة الاتحاد السوفييتي السابق، على مقعدها كواحدة من القوى العظمى استنادًا إلى قوتها النووية والعسكرية الفائقة، رغم تآكل أدوارها وأوزانها بعد تفككه وانهياره.

وجاءت الولايات المتحدة إلى القمة بفوائض القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تحوزها، لكنها - في شنجن، عكس يالطا - لم تكن تعبر إلا عن نفسها.

وفق مخرجات يالطا، قُسمت ألمانيا بين المعسكرين الكبيرين الغربي والسوفييتي، وأجبرت على دفع تعويضات باهظة.

كانت تلك الخطوة - بالذات - تعبيرًا عن حقائق وموازين القوى إثر الحرب العالمية الثانية وخرائط تقاسم النفوذ التي شملت أوروبا الشرقية ومناطق أخرى من العالم.

عقب مؤتمر يالطا، أنشئت الأمم المتحدة فوق أطلال «عصبة الأمم» وحازت الخمس دول المنتصرة على العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

لم تُعتبر الصين الشعبية من ضمن المنتصرين، حتى استردت مقعدها السليب في سبعينيات القرن الماضي بدعم من حركات التحرر الوطني. بصورة أو أخرى، كان الاتحاد السوفييتي الرابح الأكبر من تقاسم النفوذ والقوة في مؤتمر يالطا.

في مؤتمر شنجن، بدت الصين الأكثر حصدًا للجوائز المعنوية والرمزية لأول قمة بهذا الحجم. وخرج «ترامب» بلا مكسب واحد يرمم صورته المهتزة إثر هزيمته القاسية في الانتخابات النصفية لمجلسي الكونجرس، التي كانت استفتاءً على شعبيته.

لم يبدُ أن هناك تغييرًا محتملًا في الموقفين الروسي والصيني من الحرب على إيران.

بالمقابل، خرج «بوتين» شبه منتصر، لم يتراجع خطوة واحدة عن شروطه لوقف الحرب مع أوكرانيا.

لا جديد في القمة الثلاثية في المواقف والسياسات، باستثناء التأكيد المشترك مجددًا على استبعاد الخيار النووي في المنازعات الدولية، دون خطط معلنة لخفض السباق النووي.

في سنوات ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وانهيار سور برلين، التي عُرفت بـ«الحرب الباردة»، لم يكن العالم العربي خارج الاستقطاب الفكري والسياسي الذي صاغ تلك المرحلة.

حاولت مجموعة دول عدم الانحياز بقيادة «جمال عبدالناصر - مصر» و«جواهر لال نهرو - الهند» و«جوزيب بروز تيتو - يوغوسلافيا» اختراق النظام الدولي الثنائي القطبية وتأسيس آخر وفق مبادئ «باندونج».

لم يكن ذلك يعني الوقوف على مسافة متساوية بين المعسكرين المتصارعين، فقد كان التحرر الوطني القضية الأكثر مركزية على أجندة الدول المستقلة حديثًا.

وبانفراد القوة الأمريكية بالنظام الدولي، تعرض العالم العربي، أكثر من غيره، لما يشبه التحطيم لصالح ما تطلبه إسرائيل، على ما جري في العراق مثالًا.

كان مثيرًا أن أكثر من ابتهجوا لسقوط الاتحاد السوفييتي هم أنفسهم الذين دفعوا أغلب الفواتير. ربما لفداحة الثمن الذي دفعه العالم الثالث، من اختلال موازين القوى بدا الرهان على قمة الثلاثة الكبار تعبيرًا عن الحاجة الماسة لشيء من التوازن في العلاقات الدولية.

استجابت القمة، شكليًا على الأقل، لذلك الطلب بتأكيد ضرورة إصلاح الأمم المتحدة. كانت القمة اختبارًا لفرص الحوار، لا الحوار نفسه.

بالتزامن مع قمة شنجن، عقدت قمة أخرى لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي «أبيك» في المدينة نفسها. إنها رسالة صينية مبطنة إلى المستقبل، فالمدينة عنوان على التكنولوجيا الفائقة.

بتزامن آخر، بحثت قمة أوروبية في برلين مخاوف القارة من تهميش أدوارها بعبارة صريحة، قال المستشار الألماني «فريدريش ميرتس»: «إن أوروبا لن تكون منطقة تقاسم نفوذ».

بقوة الأثر، لا الفعل، ترددت في أنحاء العالم تساؤلات ومخاوف شملت دولا حليفة تقليديًا للولايات المتحدة مثل أوكرانيا وكوريا الجنوبية وألمانيا من وصف القمة بـ«يالطا الثانية»، خشية أن تداهمها الحوادث والانقلابات الاستراتيجية.

أهم ما في القمة الثلاثية رسائلها إلى المستقبل، لا مخرجاتها المباشرة، إن النظام الدولي المتهالك لم يعد قادرًا على البقاء. هذه هي الحقيقة الكبرى التي لا يجب أن تضيع وسط زحام الحوادث المشتعلة حولنا.

○ كاتب صحفي مصري

تفاقم معاناة سكان غزة بين الاحتلال والحصار وقسوة المناخ

تظهر يوميًا لقطات جديدة من قطاع غزة انفجارات متتالية، وومضات ضوئية تضيء كل ركن من أركان القطاع المحاصر والمدمر، على جانبي ما أصبح يُسمى «الخط الأصفر»، والذي يمثل الأمر الواقع الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلية

ومع كل يوم تتدفق مشاهد مروعة لا تكاد تنتهي، تضاف إليها الآن مشاهد كارثية لفيضانات عارمة تجرف آلاف الخيام، وتغرق عائلات بأكملها، وتدمر ما تبقى صامداً في القطاع.

لقد ضربت العاصفة -التي بدأت تجتاح غزة في السادس من شهر نوفمبر- مخيمات النازحين التي كانت قد تعرضت أصلاً للدمار جراء حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل. ووفقاً للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة، فقد غمرت المياه ما لا يقل عن 70 ألف خيمة خلال 12 ساعة فقط من بدء العاصفة، مما ألحق الضرر بنحو 350 ألف فلسطيني نازح.

وحين تهدأ هذه المشاهد المأساوية -وإن كان ذلك فترة وجيزة- تعود غزة إلى واقعها اليومي القاسي - ملايين البشر ينتظرون طوق النجاة، يقبعون تحت خيام متهالكة وأغطية بلاستيكية واهية، باتت تمثل مأواهم منذ قرابة ثلاث سنوات.

نحن نراقبهم، وننقل أخبار معاناتهم، لا سيما حين تخفت وتيرة التغطية الإعلامية. نطالب بالتحرك، لكن لا يكاد يتبع ذلك أي فعل. نطالب بممارسة الضغط وفرض المساءلة لإجبار إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بموجب ما يُسمى باتفاق وقف إطلاق النار، وذلك عبر السماح بدخول المزيد من المساعدات والأدوية ومواد البناء وغيرها من الإمدادات الضرورية إلى قطاع غزة. ومع ذلك، لا تُقابل هذه المطالب بأي ضغط حقيقي أو مساءلة تُذكر.

وفي نهاية المطاف، يغض الكثير منا الطرف عما يحدث، وهنا تكمن الخطورة. هذا هو النمط ذاته الذي سبق كل اضطراب كبير، ليس في غزة فحسب، بل في عموم فلسطين المحتلة: معاناة هائلة تُترك دون معالجة، تتفاقم معها حالة من السخط العام وشعور عميق بالخذلان في أوساط الفلسطينيين. ثم تأتي العاصفة، حين تكسر المقاومة الفلسطينية الجماعية حلقة المعاناة والصمت المفروض.

وما يلي ذلك يبدو وكأنه سيناريو مُعدّ مسبقاً، إذ تسارع وسائل الإعلام الرئيسية إلى إلقاء اللوم على الفلسطينيين، مصوّرةً رد فعلهم على العنف الإسرائيلي باعتباره سبباً للصراع، بدلاً من كونه نتيجة لعقود من الاحتلال والتجريد من الممتلكات والقمع.

وفي الواقع، لطالما كان «لوم الضحية» سمةً ثابتة -كما في الكتب المدرسية- في التغطية الإعلامية الغربية لقضية فلسطين على مدى قرن تقريباً، وهو نمطٌ ظلّ، في جوهره، دون تغيير يُذكر.

لكن ما تغير حقاً هو استجابة العالم، وذلك على نطاق تاريخي غير مسبوق. وحتى حتى في الولايات المتحدة الأمريكية -التي طالما كانت الداعم التاريخي لإسرائيل وللصهيونية ولما يرتكبانه من جرائم بحق الشعب الفلسطيني- بدأت ملامح ثورة سياسية تتبلور، تجلّت في واحدة من أقسى الهزائم الانتخابية التي مني بها الحزب الجمهوري منذ عقود.

ولا ينبغي تفسير نتائج الانتخابات على أنها تجديد للثقة في الحزب الديمقراطي. فالمستقبل وحده كفيل ببيان ما إذا كانوا سيستغلون هذه الفرصة التاريخية لبناء شرعية سياسية حقيقية.

لكن الرسالة واضحة: لقد دفعت إدارة بايدن ثمناً سياسياً جراء دعمها غير المشروط لإسرائيل ونهجها القائم على إشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط. والآن، يواجه حزب ترامب العقاب ذاته.



بقلم:
د. رمزي بارود ○

لا أحد بمنأى عن المحاسبة، إذ يتضح يوماً بعد يوم أن المساءلة السياسية والأخلاقية تتجاوز الانقسامات الحزبية.

وفي حين تكشف استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية عن تحول غير مسبوق في المواقف العامة تجاه إسرائيل، بدأت بريطانيا هي الأخرى تدرك الخطر المتزايد الذي تشكله إسرائيل؛ فقد أظهر استطلاع أجراه «المركز الوطني للبحوث الاجتماعية» في الخامس من نوفمبر أن 78 في المئة من البريطانيين يرون في إسرائيل «تهديداً خطيراً» للسلم العالمي.

وهنا تكمن المعضلة: فبين المخاض السياسي الذي يشهده الغرب، والواقع القائم في غزة وعموم فلسطين، يقف جدارٌ يبدو عصياً على الزحزحة ألا وهو العجز المستمر عن تحويل الأقوال إلى أفعال ملموسة.

قد يرى البعض أننّا نمر بمرحلة تاريخية غير مسبوقة، وأن الإخفاق في تحويل الدعم المتزايد لفلسطين إلى تحرك سياسيٍّ فعليّ يعكس صعوبة التعامل مع واقع سياسيٍّ جديد وغير مألوف. ورغم أنّ هذا التفسيرَ ليس بعيداً عن الصواب، إلا أنه لم يعد كافياً في ظل قيام إسرائيل بتدمير ركائز الوجود الفلسطيني ذاتها.

إن الظروف الراهنة لا تحتمل ترف التأمل التاريخي المطول، في حين يواصل الفلسطينيون قضاء نحبهم؛ فثمة حاجةٌ ملحةٌ لبذل ما هو أكثر بكثير. ومع تقديرنا للإدانات القوية التي تصدر عن مسؤولي منظمة الأمم المتحدة، إلا أنها أثبتت أنها لا تكاد تُجدي نفعاً.

وفي هذا الصدد تقدم الإشارات إلى القانون الدولي والقانون الإنساني حجة قوية توضح لماذا يتعين على إسرائيل إنهاء إبادتها الجماعية، ورفع الحصار، وتجنيب الأطفال الفلسطينيين ويلات الحرب. ومع ذلك، لم يكن لهذه النداءات أي تأثير يُذكر على الواقع الميداني.

وحتى العقوبات الهزيلة التي فرضتها بعض الدول الأوروبية على حفنة من المستوطنين الإسرائيليين العنيفين في الضفة الغربية المحتلة -رغم ترحيب بعض الفلسطينيين بها- لم تنجح في كبح جماح الهجمات المتواصلة ضد المزارعين والمجتمعات الفلسطينية، ولو قليلاً.

ولا يكتنف الغموضُ الأسبابَ التي تجعل هذه الكلمات والتحركات المترددة عديمة الجدوى. فإسرائيل لم تكترث يوماً بالقانون الدولي حين كان يقف عائقاً أمام أهدافها السياسية والعسكرية، فلماذا تكترث له الآن؟

إن هذه التدابير الضعيفة لا تؤدي إلا إلى طمأنة إسرائيل بأن الحكومات الغربية لا تملك أي نية جادة لتصعيد الضغوط، مما يمنحها الضوء الأخضر للاستمرار في ممارساتها كما يحلو لها.

إن هذه التدابير الضعيفة لا تؤدي إلا إلى طمأنة إسرائيل بأن الحكومات الغربية لا تملك أي نية جادة لتصعيد الضغوط، مما يمنحها الضوء الأخضر للاستمرار في ممارساتها كما يحلو لها. تلك الورقة الرابحة موجودة بالفعل. وقد حان الوقت لاستخدامها، قبل فوات الأوان.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني

عالم يتغير

الأمن الخليجي في ميزان التهديدات!



فوزية رشيد

○ منذ عقود والمنطقة العربية تعاني من التهديدات والتحولات الاستراتيجية الخطيرة، التي حولت دولاً ناجحة إلى دول فاشلة، ممزقة، تعاني من الفوضى والأزمات! مثلما ومنذ عقود ودول الخليج العربي (الأكثر نجاحاً وتماسكاً وأمناً) وهي تحيط بها التحديات، التي تحولت خلال هذه الفترة إلى تهديدات وجودية! وما إيران وأذرعها ووكلاؤها وعملاؤها، إلا الوجه البارز أو الظاهر لتلك التهديدات، التي تُخفي وراءها أجندات معقدة إقليمية ودولية وصراعات قُوى كبرى! حتى أصبح «التهديد الحوثي» على سبيل المثال، (تهديداً مركباً) يستمد قوته، وهو الضعيف مقارنة بقوة التحالف، من الدعم الخفي العسكري واللوجستي والمالي والتكنولوجي من جهات أخرى!، ليسن فقط من وجود خبراء الحرس الثوري معه على الأرض!، بل أيضاً من دعم قوى كبرى غربية والصين وروسيا! ولذلك فإن المواجهة ليست مع «مليشيا الحوثي» وإنما مع كل من وراءه من قوى، تعمل على ترسيخ مصالحها! بعضها ضد الغرب كالصين وروسيا، وبعضها غربية تعمل على إضعاف السعودية تحديدا ودول خليجية أخرى، لأجندة كبيرة وأخطر مما يتوقع كثيرون، والولايات المتحدة ليست بعيدة عن الصورة!

○ من جانب آخر هل أمريكا هي بالفعل ضعيفة أمام التحديات الإيرانية، أم أن ضعفها هذا وترددها وعدم حسمها هو بحدّ ذاتها استراتيجية أمريكية وليست فقط «ترامبية» لكي تتمكن إيران، وكما تريد الولايات المتحدة ويريد الكيان الصهيوني، من إضعاف دول الخليج العربي قدر ما تستطيع قبل التوجه العسكري الأخير نحو إيران نفسها؟! وفي هذا فإن (لعبة الأقنعة) مرة بوجه الحليف ومرة بوجه المخادع، الذي في كلتا الحالتين يُخفي خلفه وجه العدو القديم للغرب ضد العرب والمسلمين السنة تحديداً! هو ما يجعل من المعارك القائمة اليوم هي (معارك وجودية) ذات طابع عقدي ديني، يختلط فيه القومي بالمذهبي، كما في المواجهة بين العرب والفرس سواء حالياً أو عبر التاريخ! وهي أيضاً حرب وجودية بين العرب والغرب والذي منذ (مؤتمرات لندن - 1905 - 1907) والمخطط الغربي هو ذاته وهو إضعاف العرب وتمزيقهم ومنع وحدتهم ونهضتهم لأنهم يعرفون جيداً أن قوة العرب في وحدتهم وأن حضارتهم الإسلامية هي الأقوى في وجه القيم الغربية الشيطانية!، وكما جاء في وثائق هذا المؤتمر المسمى بـ «مؤتمر كامبل بنرمان»، وقد أشرنا إليه في عديد من المقالات لأهميته، وأهمية ما تمخض عنه من أفكار وأجندات ظلت سارية بحذافيرها طوال القرن الماضي ولا تزال سارية حتى اليوم! ولهذا لا أستغرب أبداً هذا السلوك الأمريكي والغربي تجاه إيران الذي اختزل الخطر الإيراني في المنطقة في الملف النووي وحده!

○ في الاجتماع الثالث والأربعين لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون، وضع وزير الداخلية البحريني الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة كعادته يده على مفاصل الوجع في الجسد الخليجي! خاصة في ما يتعلق بمسيرة العمل الأمني الخليجي المشترك، وهو يدرك تمام الإدراك التحديات والتهديدات المتسارعة سواء على المستوى الخليجي أو الإقليمي والعربي أو على المستوى الداخلي! وحيث تضارب مصالح القوى الكبرى في الخليج وفي العلاقة مع دوله من جهة، ومن جهة أخرى مع إيران!، التي للمفارقة كلما شنت الولايات المتحدة عليها حرباً للقضاء على تهديدها وإزالة نظامها، خرجت، بعوامل خفية منها أمريكية، أقوى! حدث ذلك مثلاً في زمن «أوباما» واتفاقه ثم في زمن «ترامب»، رغم اختلاف الرؤى والأساليب بينها أو بين سلمية أوباما وعسكرية ترامب! لكن مع الاثنين إيران تتحدى وتتصرف وكأنها تُسند ظهرها إلى حائط خفي! قد يعتقد البعض أنه صيني أو روسي أو بريطاني، ولكن يعتقد بعض آخر رغم قلته أنه أمريكي أيضاً، رغم الحرب الأمريكية على إيران! وحيث في النتيجة أن (البوصلة التخريبية) تتجه يوما بعد آخر إلى ضرب الخليج وجعل العدوان عليها روتينياً!

كما يحدث اليوم من الجانب الإيراني ضد البحرين والكويت، وفي جانب «الحوثيين» ضد السعودية!

○ الميزان يُعطي الوزن الحقيقي لأبعاد التحديات والتهديدات الاستراتيجية والوجودية القائمة على دول الخليج، المستهدفة في هذه المرحلة التاريخية، لأنها الأنجح والأقوى على المستوى العربي في كل شيء ولذلك يجب إضعاف هذه القوة كما يريدون! ولذلك أيضاً لا وجود (لرفاهية أمنية خليجية) في الوقت الراهن! وعلى الجميع من الدول الخليجية أن تشد حزامها، وتبتعد بقرار وجودي عن تضارب الرؤى إلى وحدتها خاصة على المستوى الأمني المشترك! وأن تعزز قدرتها على حماية أمنها وسيادتها واستقرارها ومقدراتها، وألا تنتظر الأسوأ حتى يقع، بل وكما أكد وزير الداخلية البحريني أن تتمتع دول الخليج برؤية استراتيجية متقدمة واستعداد استباقي، لا يحتمل البقاء في مربع المفاهيم الأمنية التقليدية!

○ ولهذا فإن وحدة الصف الوطني داخل كل دولة خليجية تكتسب في هذا الوقت أيضاً ذات الأهمية لوحدة الصف الخليجي، بل كلاهما لا بد أن يتكاملا من حيث «التكامل الأمني الخليجي»!

ومن متطلبات وحدة المصير الأمني الخليجي ما طرحه أيضاً وزير الداخلية البحريني من (إعداد وثيقة خليجية للدروس الأمنية المستفادة من الأزمة الإقليمية) إلى جانب (تشكيل لجنة من الخبراء الأمنيين لاستشراف التهديدات المستقبلية وتقديم توصيات تدعم صناعة القرار).

كل ما أتمناه أن يتحول هذين المقترحين إلى حقيقة واقعة، وأن يتم تنفيذ التوصيات في حال صدورها!

خليجنا واحد ومصيره واحد وقوتنا في وحدتنا ولا مكان لأي رؤية أخرى!

العولمة وتأثيراتها في منظومة القيم الإنسانية

تتجلى قيمة الإنسان في وعيه بذاته، وإدراكه لمعنى حياته والغاية التي يسعى إلى تحقيقها، فهذا الوعي هو الذي يجعله متمسكًا بثوابته ومبادئه وأفكاره التي تشكلت عبر تاريخه، حتى غدت جزءًا من هويته المعرفية والثقافية، ومنطلقًا لفهم الواقع والتفاعل معه، واستيعاب الجديد دون التفريط في أصالته، وصولًا إلى المستقبل الذي ينشده.

غير أن طوفان العولمة المتسارع وضع الإنسان أمام تحديات غير مسبوقة، إذ تداخلت القيم، وتناقضت المفاهيم، وتراجع اليقين أمام موجات متلاحقة من الشك والاستقطاب، فأصبح الفرد محاصرًا بتيارات فكرية وثقافية متباينة، لا يعرف أيها يتبنى وأيها يرفض، وأيها يمثل تطورًا حقيقيًا وأيها ليس سوى تشويه للأصالة وتزييف للوعي، وهنا يبرز السؤال الجوهري: هل كل تغيير يُعد تطويرًا؟ وهل التخلي عن الثوابت ضرورة لمواكبة العصر، أم أنه بداية لفقدان الذات؟

لقد أفرزت العولمة واقعًا يعيش فيه الإنسان حالة من الانشطار والتمزق بين ماض يألفه ويحن إليه، ومستقبل يندفع نحوه دون أن يمتلك دائمًا القدرة على فهمه أو التحكم في مساراته، وفي ظل هيمنة الاستهلاك وتسارع أنماط الحياة، أخذت المجتمعات تفقد شيئًا من خصوصيتها، وتتشابه في أنماطها ومظاهرها، بينما تتراجع القيم التي منحت العلاقات الإنسانية عمقها واستمرارها.

فلم تعد العلاقات كما كانت روابط إنسانية تقوم على المودة والثقة والتواصل المباشر، بل تحولت في كثير من الأحيان، إلى تفاعلات رقمية سريعة وهشة، تحكمها الشاشات وتفتقر إلى الدفء الإنساني، كذلك لم تعد المعاملات تستند بالقدر ذاته إلى الثقة والأخلاقيات المتعارف عليها، بعدما حلت الإجراءات المفتعلة والبيانات والأرقام محل التواصل الشخصي، وكأن العالم يتحول تدريجيًا إلى آلة ضخمة، تتقن الحساب والتنظيم، بينما تفتقر إلى المشاعر والقدرة على الإصغاء.

إنها أزمة تتجاوز مجرد التكيف مع التكنولوجيا، إنها أزمة معنى، وأزمة انتماء، وأزمة تواصل إنساني، فالعولمة، بما تفرضه من سرعة متلاحقة، تكاد تسحق مساحات التأمل والتدبر، وتحول الحياة إلى سباق لا يتوقف، ينتقل فيه الإنسان من المعلوم إلى المجهول دون أن يجد الوقت الكافي لمراجعة خطواته أو إدراك وجهته. ومن ثم، يتولد لديه شعور بالغربة، ليس بالضرورة بعيدًا عن وطنه، بل ربما في قلبه وبين أهله، أو يجد نفسه مدفوعًا إلى الذوبان في ثقافة عالمية لا تعترف دائمًا بخصوصيته.

وهنا تكمن خطورة الأزمة على ثلاثة مستويات مترابطة: فعلى مستوى الفرد يؤدي اضطراب الهوية إلى فقدان الشغف والغاية، وقد يدفع إلى العزلة النفسية والاغتراب والعجز عن التكيف. وعلى مستوى المجتمع، يتآكل النسيج الوطني، ويتراجع التضامن والتكافل لصالح النزعة الفردية والمصالح الخاصة، فتضعف القدرة على مواجهة التحديات المشتركة. أما على مستوى الوطن، فتبرز مخاطر التبعية وفقدان استقلالية القرار، حين تُفرض نماذج عالمية لا تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية، وتتحول التنمية إلى مجرد استنساخ لتجارب الآخرين.

ولا تقف آثار هذه التحولات عند حدود الثقافة والعلاقات، بل تمتد إلى مقومات الحياة الأساسية، فقد يتراجع البحث العلمي الأصيل لصالح أولويات تجارية تخدم مصالح الشركات الكبرى، ويتحول التعليم من رسالة لبناء الإنسان إلى سلعة تحكمها اعتبارات السوق، ويفقد السكن معناه الإنساني بوصفه ملاذًا للاستقرار، ليصبح أصلًا استثماريًا تتصاعد أسعاره، وتتسع بسببه الفجوات الطبقية، وتنقسم المدن إلى مناطق تعكس التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

هكذا تتشكل هوية هجينة تفتقر إلى التجانس والعمق يجد الإنسان نفسه معلقًا بين عالمين، فلا هو ينتمي بالكامل إلي ثقافته التي نشأ عليها، ولا هو قادر علي استيعاب الثقافة المعاصرة وممارسة قيمها بوعي ونضج، ويصبح التوازن بين الأصالة والحداثة تحديًا يوميًا، يتأرجح فيه الفرد بين الانبهار بالمظاهر الحديثة والحنين إلى جذور يخشى فقدانها، ويزداد الأمر خطورة حين تحاصر البيئات الرقمية الإنسان داخل دوائر متشابهة من الأفكار والآراء، فتضعف قدرته على تقبل الاختلاف والحوار مع الرؤى المغايرة، ويتحول الاختلاف من فرصة لإثراء الوعي إلى تهديد يستدعي الرفض والمواجهة.

فهل أصبح الإنسان أسيرًا لعالم يصنع له احتياجاته، ويوجه أفكاره، ويعيد تشكيل هويته؟ أم لا يزال قادرًا على استعادة ذاته، وصياغة علاقة متوازنة بين أصالته ومتطلبات عصره؟

ذلك هو التحدي الحقيقي الذي يفرضه علينا طوفان العولمة، والذي يستحق وقفة جادة لإعادة الاعتبار للإنسان وقيمه ومعنى وجوده.

بقلم:
د. طارق عباس ○

○ كاتب وباحث أكاديمي